مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(7) – العدد (4)، شتاء 2022
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص ودورها في التنمية الاجتماعية في إقليم كوردستان العراق
دراسة تحليلية نظرية[1]

أ.م.د. آرام حسين إبراهيم
قسم الاجتماع، كلية أداب، جامعة صلاح الدين، اربيل، أقليم كردستان ، العراق.
alkurdy_20@yahoo.com

عدنان فريق شاهين
قسم الاجتماع ، كلية أداب، جامعة صلاح الدين، اربيل، أقليم كردستان، العراق.
adnan.shaheen@uod.ac

معلومات الدراسة

معلومات البحث:
الاستلام:2022/2/28
القبول: 2022/3/30
النشر: شتاء 2022

الكلمات المفتاحية:
Social Responsibility, The Private Sector, Social Development, Economic Development, Besnisman, Human Rights

Doi:
10.25212/lfu.qzj.7.4.21

ملخص

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور ومفهوم المسؤولية الاجتماعية لمؤسسات القطاع الخاص في التنمية الاجتماعية والتعرف على أهم المبادئ والأبعاد التي ترتكز عليها في المجتمع ومدى تبني مؤسسات القطاع الخاص الكوردستاني لها ومعرفة دورها في تحقيق التنمية الاجتماعية. واستخدم الباحث منهج الوصفي التحليلي في الدراسة.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها، غياب الأطر التشريعية والقانونية والمؤسسية التي من شأنها تعزز مفهوم المسؤولية الاجتماعية لمؤسسات القطاع الخاص، وادى إلى عدم وجود مفهوم متكامل للمسؤولية الاجتماعية لدى مؤسسات القطاع الخاص، وايضاً إن مساهمة القطاع الخاص في تقديم التبرعات والزكاة والإعانات للمجتمع غير كافية للحكم عليه بتحمل المسؤولية الاجتماعية بشكل دقيق اي محدوبدية الأنشطة التي تمارسها مؤسسات القطاع الخاص في مجال خدمة المجتمع وتركيزها على مجالات محددة.

الكلمات المفتاحية: المسؤولية الاجتماعية، التنمية الاجتماعية، التنمية الاقتصادية ،القطاع الخاص، رجال الأعمال، حقوق الإنسان.

المقدمة

شهد القطاع الخاص في اغلب دول العالم تزايداً ملحوظاً في الدور الذي يؤديه في حياة المجتمعات الاقتصادية لا سيما خلال العقدين الأخيرين من القرن العشرين، الامر الذي يتطلب إجراء المزيد من الدراسات المتخصصة

[1] - دراسة مستلمة من اطروحة دكتوراه بعنوان " الدور الاجتماعي لرجال الأعمال في التنمية الاجتماعية " (دراسة ميدانية في مدينة ابيل) في قسم الاجتماع / كلية الاداب/ جامعة صلاح الدين – اربيل .
من أعداد الباحث: عدنان فريق شاهين بإشراف : أ.د. آرام حسين أبراهيم

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(7) – العدد (4)، شتاء 2022
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

لإلقاء الضوء على أهم المشكلات التي تترتب على زيادة هذا الدور فضلاً عن معرفة أهم العقبات التي تقف بوجه فاعلية هذا القطاع في التنمية الاجتماعية والاقتصادية .

ويسود شبه اتفاق لدى اغلب المؤسسات المعنية بالتنمية على أن القطاع الخاص يعد محركاً مهماً للنمو الاقتصادي، ولكن يجري عادة إغفال لدور هذا القطاع عندما يتعلق الأمر بالتنمية الاجتماعية وربما يكون منبع ذلك الاعتقاد السائد المتمثل بسعي القطاع الخاص نحو الربح المادي الذي يعد المحرك الأساس المجمل نشاطات هذا القطاع واستثماراته.

إن القطاع الخاص اليوم يمثل جزءاً من الاقتصاد العالمي، يرجع نشأتها إلى ظهور الأنظمة الرأسمالية في العالم الجديد المتقدم، وأنه كنظام اقتصادي معترف في دول العالم النامي على غرار العراق وأقليم كوردستان العراق يعد ظهوره متأخراً ، نتيجة ارتباطه بالظروف السياسية والعسكرية والاقتصادية غير المستقرة في العراق والمنطقة.

وكشفت نتائج البحوث والدراسات الاكاديمية أن المسؤولية الاجتماعية تعتبر من القضايا الأكثر أهمية وتحدياً للمنظمات في هذه الأيام ، ولعل ذلك ينطبق على جميع المنظمات والمؤسسات ، وهي موضوع الدراسة الحالية والتي تجري على القطاع الخاص في إقليم كوردستان ، ولم يعد تقييم مؤسسات القطاع الخاص يتعمد على ربحيها فحسب، ولم تعد تلك المؤسسات تعتمد في بناء سمعتها على الجوانب المالية فقط ، فقد ظهر مصطلحات جديدة تساعد على خلق بيئة قادرة على التعامل مع التطورات والتغيرات الجديدة في الجوانب الاقتصادية والتكنولوجية عبرانحاء العالم. وكان من أبرز هذه المصطلحات مصطلح "المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات القطاع الخاص".من هنا جاء هذا البحث لدراسة المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات والمنظمات إقليم كوردستان، نظراً لحداثة وضرورة الموضوع وأهميته في هذه المرحلة الصعبة التي تمر بها المجتمع الكوردستاني من ازمات عديدة.

وتعتبر المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات القطاع الخاص في العراق بشكل عام وإقليم كوردستان بشكل خاص ثقافة جديدة على الأفراد والمجتمع، حيث أن المسؤولية الاجتماعية لا يزال في مرحلة النضوج، لذلك فإن واقع المسؤولية الاجتماعية يتطلب مزيداً من الجهود لتصبح هذه الممارسة واعية لتساند اتجاهات ممارسة المسؤولية الاجتماعية الحقيقية في الواقع الكوردستاني.

وفي ضوء ما سبق يمكن أن تتناول هذه الدراسة المحاور التالية:

أولاً- مشكلة الدراسة :

تحتاج منظمات الأعمال، من وجهة النظر الاستراتيجية، إلى الأخذ في اعتبارها مسؤوليتها نحو المجتمع، ويشير التراث العلمي المتعلق بدور المنظمات في تنمية المجتمع بوضوح إلى أنه عندما تتجاهل المنظمات مسؤوليتها تجاه أصحاب المصالح المؤثرة والمجتمع؛ فإنها تصطدم بالتشريعات الحكومية التي تجبرها على الوفاء بمسؤوليتها تجاه المجتمع، وينبغي على منظمات الأعمال أن تدرك جميع مسؤوليتها إذا ما أرادت ان تمتلك زمام التحكم بداخلها وبشكل رئيسي فيما يتعلق باكمفاءة والفاعلية.

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(7) – العدد (4)، شتاء 2022
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

كما تعتبر المسؤولية الاجتماعية التزام إداري للقيام بإجراءات تقي وتنشط المنافع الإدارية لتتوافق مع رفاهية المجتمع ككل، ولا شك أن الاعتراف بكونها التزام؛ ذلك يجعل وجودها ضروري ضمن المتغيرات المؤثرة الأساسية في عملية إدارة الاستراتيجية، وليست الامر بهذه السهولة ولكن يحتوي على درجة عالية من التعقيد؛ حيث ينبغي تحديد الجماعات التي ستمارس المنظمة مسؤوليتها الاجتماعية نحوها، وفي أي المناطق الجغرافية تقطن هذه الجماعات، وماهي المؤثرات الرئيسية داخل المجتمع والتي تؤثر على أداء المنظمة.(محمد،2006: 12-13)

اهتمام القطاع الخاص بالنشاط الاقتصادي وتخليه عن مسؤوليته الاجتماعية تجاه الافراد والمجتمع، مع عدم اهتمام الباحثين في تناول هذا الجانب المهم في البحوث والدراسات، الامر يؤكد عدم وجود المصادر والدراسات الخاصة بالموضوع على المستوى العراق بشكل عام وإقليم كوردستان بشكل خاص، عليه تتمثل مشكلة الدراسة في تحليل الدور الذي تلعبه المسؤولية الاجتماعية لمؤسسات القطاع الخاص في تحقيق التنمية الاجتماعية المنشودة, وبالتالي يمكن صياغة المشكلة في السؤال الرئيسي التالي:

ما هو دور المسؤولية الاجتماعية لمؤسسات القطاع الخاص في التنمية الاجتماعية في إقليم كوردستان العراق؟

ثانياً- أهمية الدراسة :

تلعب المسؤولية الاجتماعية دوراً هاماً في عملية بناء العلاقة الوطيدة بين الشركة القائمة بالدور الاجتماعي وبين المجتمع بكافة شرائحه حيث تعمل في حال الوفاء بها على تحقيق العديد من الفوائد وفي مقدمتها تحسين صورة الشركة لدى المجتمع وترسيخ المظهر الإيجابي لدى العملاء والعاملين وأفراد المجتمع وخصوصاً متى ما كانت المسؤولية الاجتماعية للشركة تمثل مبادرات طوعية تجاه أطراف متعددة ذات مصلحة مباشرة في وجود الشركة أو غير مباشرة. وثمة فائدة تمثل الدور الأبرز للمسؤولية الاجتماعية ألا وهي عملها على تحسين مناخ العمل السائد في الشركة حيث تعمل على إشاعة التعاون والترابط بين مختلف الأطراف المعنية وما تحققه من تجاوب فعال مع التغيرات الحاصلة في حاجات المجتمع وانتقالها إلى الحاجات الاجتماعية وتحقيق جانب من ذاتية الفرد والمجموعة. (الدلبحي، 2011: 13)

إن قيام المنظمات بدورها اتجاه المسؤولية الاجتماعية يضمن إلى حد ما دعم جميع افراد المجتمع لأهدافها ورسالتها التنموية والاعتراف بممارساتها والمساهمة في إنجاح خططها وأهدافها، علاوة على المساهمة في سد احتياجات المجتمع المتغيرة ومتطلباته الضرورية، إضافة إلى خلق مناصب عمل جديدة من خلال إقامة المشاريع الخيرية والاجتماعية ذات طابع التنموي. (محمد،2014: 209)

وتأسيساً على ما سبق، يمكن القول أن المنظمات إذا ما تبنت فلسفة المسؤولية الاجتماعية فإن ذلك سيعزز من سمعتها وعلامتها التجارية، كما أن ذلك سينمي درجة الرضا لدى أصحاب المصالح من خلال الاستماع لآراء ووجهات نظر الجمهور وجماعات الضغط ، وبالتالي تحقيق ميزة تنافسية للمنظمة مما يعزز ريادتها في السوق.(باشا وبنوناس:7)

وللمسؤولية الاجتماعية اهمية كبيرة يمكن إنجازها في العناصر التالية:

1- بالنسبة للمؤسسة، من اهمها :

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(7) – العدد (4)، شتاء 2022
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

- تحسين صورة المؤسسة في ترسيخ المظهر الايجابي خصوصاً لدى العملاء والعاملين عامة؛
- تحسين مناخ العمل السائد في منظمة الاعمال، ونشر التعاون والترابط بين مختلف الاطراف؛
- الاستقرار الاجتماعي نتيجة لتوفير نوع من العدالة الاجتماعية وسيادة مبدأ تكافؤ الفرص هو جوهر المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الاعمال؛
- استمرار اصحاب المصالح الخارجيين في التعامل مع المؤسسة، ذلك لتتوفر لهم الشعور بالأمن والامان والسلامة، والذي يحقق ذلك هو امداد هؤلاء بالمعلومات الصحيحة والدقيقة.

2- المسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع المحلي: من خلال بذل المزيد من الرفاهية العامة، من خلال المساهمة في دعم البنية التحتية، إنشاء الجسور والحدائق، المساهمة في الحد من مشكلة البطالة، دعم بعض الانشطة مثل الأندية الرياضية والترفيهية، احترام العادات والتقاليد، دعم مؤسسات المجتمع المدني، تقديم العون لذوي الاحتياجات الخاصة، الدعم المتواصل للمراكز الصحية والعلمية، رعاية الأعمال الخيرية.

- حماية البيئة من الأضرارالناتجة عن نشاط المنظمة، المساهمة في حملات حماية البيئة والحفاظ على الموارد الطبيعية ، تبني سياسة بيئية رشيدة.(موسى، 2019: 12)

ثالثاً- أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف إلى دور المسؤولية الاجتماعية لقطاع الخاص في التنمية الاجتماعية .

رابعاً- منهجية الدراسة

المنهج هو مجموعة من الاجراءات والخطوات التي تتمكن الباحث من الوصول الى رؤية موضوعية واستخلاص النتائج، ويعد منهج الوصفي التحليلي احد اهم المناهج في البحث العلمي كونها تقدم معلومات دقيقة للمفاهيم الواردة في الدراسة وصفاً دقيقاً، بهدف تحديد ملامح وصفات الخاصة بالمفاهيم وتفسيرها من أجل التوصل إلى نتائج والخروج بالتوصيات المناسبة.

خامساً- مفاهيم الدراسة

1- المسؤولية الاجتماعية social responsibility

ترتكز المسؤولية الاجتماعية على ارتباط الحقوق بالواجبات فإشباع الاحتياجات وحل المشكلات لا بد أن يرتبط بمدى مساهمة أفراد المجتمع واشتراكهم لإشباع احتياجاتهم وحل مشكلاتهم معتمدين على انفسهم. والمسئولية الاجتماعية متبادلة بين الأفراد والجماعات وبين المجتمعات المحلية وبين مجتمع العام. (البدوي، 1991: 395) ومن أهم التعريفات وأكثرها شيوعا تعريف البنك الدولي والاتحاد الأوروبي ومجلس الأعمال الدولي للتنمية المستدامة. فقد عرف البنك الدولي المسؤولية الاجتماعية على أنها التزام أصحاب النشاطات التجارية بالمساهمة في التنمية المستدامة من خلال العمل مع موظفيهم وعائلاتهم والمجتمع المحلي والمجتمع ككل لتحسين مستوى معيشة الناس بأسلوب يخدم التجارة ويخدم التنمية في آن واحد. (World bank,2005,p1)

ويعتبر(Milton friedman)من أوائل من عرفوا المسؤولية الاجتماعية في سبعينيات القرن الماضي، إذ يرى أن مسؤولية الاجتماعية تتحقق من خلال سداد الأجور للعاملين مقابل العمل الذي يقومون به، وتقديم السلع

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(7) – العدد (4)، شتاء 2022
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

والخدمات للمستهلكين مقابل ما يدفعونه من أموال، وسداد الضرائب للحكومات التي تقوم بتوفير الخدمات العامة للموظفين، واحترام سيادة القانون عن طريق احترام العقود المبرمة، كما أنه يقر أن تبنى منظمات الأعمال للمسؤولية الاجتماعية من شأنه أن يقلل أرباحها ويزيد تكاليف العمل، كما من شأنه أيضاً إعطاء قوة اجتماعية للأعمال بشكل أكثر من اللازم . ومن وجهة نظر أخرى بشأن المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال طرح تعريفاً اخر حيث اعتبرها التزاماً من طرف منظمات الأعمال تجاه المجتمع الذي تعمل فيه، وذلك عن طريق المساهمة في مجموعة كبيرة من الأنشطة، مثل محاربة الفقر، وتحسين الخدمات الصحية، ومكافحة التلوث، وخلق فرص عمل، وحل مشكلة السكن والمواصلات وغيرها.(فلاق، 2016: 43-45)

ويشير كل من (Keith Davis et William Frederick) إلى أن المسؤولية الاجتماعية تتمثل في "تحقيق التوازن بين الاهداف الاجتماعية والاهداف الاقتصادية. وذلك من خلال مواجهة التحديات الاجتماعية المختلفة وطالباً أن تكون استجابة المنظمة لتلك المسؤوليات طوعية وليس خوفاً من النقد أو التهديد باستخدام القانون. وعلى المنظمات الأعمال بالاستجابة لمتطلبات البيئة والالتزام بالمسؤولية الاجتماعية تجاهها وإلا فإن المجتمع على المدى البعيد سيسلب مكانتها وقوتها لما أسمياه بالقانون الحديدي للمسؤولية الاجتماعية. (الصيرفي، 2007: 22-23).

وهناك تعريف آخر للمسؤولية الاجتماعية" وهي التزام المنظمة اتجاه المجتمع الذي تعمل فيه عن طريق المساهمة بمجموعة كبيرة من الانشطة الاجتماعية مثل محاربة الفقر، تحسين الخدمة ومكافحة التلوث وخلق فرص عمل وحل مشكلة الإسكان والمواصلات وغيرها.(خالد، 2019 :13) .

ويمكن اعتبار تعريف المؤسسة الدولية للمعايير(ISO) التعريف الشامل للمسؤولية الاجتماعية، حيث عرفتها على أنها مسؤولية المؤسسة مقارنة مع آثار قراراتها وأنشطتها (منتج أو خدمة) على المجتمع والبيئة، بواسطة سلوك أخلاقي وشفاف والذي يتلاءم مع التنمية المستدامة ورفاهية المجتمع، ويأخذ في الاعتبار تطلعات الأطراف ذات المصلحة ، ويتطابق مع القانون المطبق والمعايير الدولية للسلوك ، ويدمج كامل المؤسسة. (مقيطع،2011: 25)

وبناءً على ما سبق يمكن تعريف المسؤولية الاجتماعية اجرائيا إنه التزام متواصل من قبل قطاع الاعمال في التنمية المجتمعية حيث لا تقتصر فقط في الأعمال الخيرية كصدقات والتبرعات وإنما تتخط ذلك، وفي نفس الوقت المسؤولية الاجتماعية ليست عمل طوعي بل هي إحدى واجبات والتزامات قطاع الاعمال الخاص تجاه المجتمع اجتماعياً واقتصادياً وثقافياً من خلال برامج وسياسات التي تساهم في تنمية المجتمع".

2- القطاع الخاص private sector

لقد اختلف معظم الدراسات والبحوث العلمية في تحديد تعريف القطاع الخاص ، وذلك لوجود مصطلحات كثيرة مرتبطة بالقطاع الخاص كالملكية الخاصة وغيرها، لذا فالتمييز بين هذه المصطلحات يعد أمراً ضرورياً في الدراسات العلمية لاسيما في حقل العلوم الاجتماعية والإنسانية والاقتصادية مراعاة للدقة في التعبير. من هنا ظهرت تعاريف متباينة تعكس الاختلافات الفكرية والإيديولوجية للاقتصاديين والاجتماعيين والسياسيين وغيرهم من المفكرين.

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(7) – العدد (4)، شتاء 2022
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

يعرف معجم المصطلحات الاجتماعية " إذا نشأ القطاع العام فان نواحي النشاط الأخرى الاقتصادية التي يقوم بها الأفراد تكون القطاع الخاص.(رحماني، 2015: 11)

يعرف البعض القطاع الخاص بأنه قطاع في الاقتصاد القومي يقوم على أساس الملكية الخاصة ، وفيه تخصص الموارد الإنتاجية بواسطة قوى السوق أكثر مما هو بواسطة السلطات العامة (Betiton, 1977:221)، وهناك من يعرفه بأنه ذلك الجزء من الاقتصاد غير الخاضع للسيطرة الحكومية المباشرة، ويشتمل القطاع الخاص على نشاطات الاقتصادية التي تقوم بها المنشات الخاصة فضلاً عن النشاطات الاقتصادية التي يقوم بها الأفراد والمنظمات التي لا تهدف إلى تحقيق الربح والتي تسمى أحياناً بالقطاع الشخصي. (Bannock,1977 :328)

ويعرفه آخرون بأنه ذلك الجزء من الاقتصاد القومي الذي يملكه ويديره الأفراد وشركاء الأشخاص أو الشركات المساهمة. (عمر،1965: 203-205) .

ومن كل ما سبق، يمكن القول بان القطاع الخاص هو قطاع الإنتاج الرأسمالي في كل جوانب الصناعة والزراعة وأي مجال آخر الذي يستند في الأساس إلى الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج.

2- التنمية الاجتماعية Social development:

يطرح الكثير من الدارسين في حقل علم الاجتماع بالخصوص السؤال المتمثل في هل مفهوم التنمية الاجتماعية مستحدث حقاً في الفكر الاجتماعي؟ويجيب :أرنست وايت "E.WITT"، على هذا التساؤل بالنفي مؤكداً على أن مفهوم التنمية الاجتماعية ليس جديداً ولكن ماهو جديد هو محاولة تطبيق هذا المفهوم في علاج بعض المشكلات التي تواجهها المجتمعات النامية.

وهذا مانجده لدى باتن "BATTEN" الذي يؤكد على أن الحداثة لا تكمن في المفهوم في حد ذاته وإنما في تزايد الإهتمام به وبالمبادرة التي يرتكز عليها، وبالرغم من ظهور مصطلحات عديدة أقدم من مصطلح تنمية المجتمع(التنمية الاجتماعية)،مثل التربية الأساسية، والإرشاد الزراعي، والإصلاح الريفي، والتربية الاجتماعية وتنظيم المجتمع، يبقى هذا المصطلح الأخير الأقرب إلى مفهوم التنمية الاجتماعية لدى الكثير من الدراسين حيث أننا نجد " ساندرز" يذهب إلى أن هناك ميلاً لاستبدال مصطلح تنظيم المجتمع في الدراسات الامريكية بمصطلح تنمية المجتمع.(السمالوطي،1981: 116-117).

لهذا يعرف بأنه "الجهود التي تبذل لإحداث سلسلة من التغيرات الوظيفية والهيكلية اللازمة لنمو المجتمع وذلك بزيادة قدرة أفراده على استغلال الطاقة المتاحة إلى أقصى حد ممكن لتحقيق أكبر قدر من الحرية والرفاهية لهؤلاء الأفراد بأسرع من معدل النمو الطبيعي".(بدوي،نفس المصدر:384)

وكذلك فقد صاغ العلماء العديد من التعريفات لمفهوم التنمية الاجتماعية، تحديد مدلول التنمية الاجتماعية ؛ فمثلاً نجد المفكرين الرأسماليين يسلمون صراحة بأن الدول النامية توجد حالياً في مرحلة من مراحل النمو مختلفة عن تلك التي بلغتها الدول الصناعية المتقدمة، ويسلمون بفكرة النمو التدريجي المستمر؛ ولذا يعرفون التنمية الاجتماعية بأنها إشباع الحاجات الاجتماعية للإنسان عن طريق إصدار التشريعات ووضع البرامج الاجتماعية التي تقوم بتنفيذها الهيئات الحكومية والأهلية.

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(7) – العدد (4)، شتاء 2022
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

أما النظرة الاشتراكية، فلا ترى في التنمية الاجتماعية مجرد برامج للرعاية الاجتماعية تحقق عن طريق التشريعات الحكومية، وإنما تنظر إليها على أنها "عملية تغير اجتماعي موجه تهدف إلى أحداث تغيير جذري في مكونات البناء الاجتماعي في البلاد المتخلفة؛ حيث إنها لا تصلح لمواجهة الأبعاد المتغيرة لعلاقات المجتمع الجديد الذي يراد الوصول اليه. وترى أن ذلك التغير لن يتم إلا عن طريق ثورة حتمية تقضي على البناء الاجتماعي القديم، وتقيم بناء جديداً تنبثق عنه علاقات جديدة وقيم مستحدثة". (التابعي، 1991: 36 -37).

ونجد في نفس الوقت من يربط مفهوم تنمية المجتمع بالمجتمع المحلي، باعتبارها لا تخرج عن نطاق المجتمع المحلي، ونجد في هذا الإطار الباحث" أرثر ونهام" عام 1970 حيث يشير إلى تنمية المجتمع المحلي بأنه تلك الجهود التي يبذلها المواطنون لتحسين أوضاع مجتمعاتهم المحلية بجانب زيادة طاقة الاهالى على مشاركة والحكم الذاتي وتكامل الجهود ارتباطا بشؤن المجتمع المحلي. (السعيد،2005: 56)

ويشير مصطلح " التنمية الاجتماعية إلى العديد من العمليات غير الاقتصادية وحصيلة التنمية، بما في ذلك على سبيل المثال : تقليل الضعف، الرفاهية، والتحرر من العنف ويهتم بشكل أساسي على حقوق الإنسان وعلاقات القوة الرسمية وغير الرسمية وبناء قدر أكبر من المساواة بين الأفراد والجماعات داخل المجتمع.(rowne, E. & Millington, K. A.,2015,p2)

وتطبيقاً على موضوع دراستنا يمكن أن نعرف التنمية الاجتماعية بأنها الروابط والعلاقات التي يقوم عليها المجتمع والعمل على تنمية هذه الروابط، و رفع مستوى الخدمات التي تؤدي إلى تامين احتياجات الفرد ورغباته، والعمل على زيادة قدرته في فهم مشاكله، وانخراطه مع أفراد المجتمع الذي يعيش فيه، للوصول إلى حياة افضل بتحقيق الرفاهية لأفراد المجتمع من الجانب المعنوي والمادي.

سادساً - مبادئ المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص

تستند المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات على مبادئ أساسية عديدة وأهمها:

1- مبادئ الإذعان القانوني: أن تلتزم المؤسسة بجميع القوانين واللوائح السارية المحلية والدولية المكتوبة والملعنة والمنفذة طبقاً لإجراءات راسخة ومحددة والإلمام بها.

2- مبدأ إحترام مصالح الأطراف المعنية: أن تقر المؤسسة وتتقبل أن هناك تنوعاً بالمصالح للأطراف المعنية وتنوعاً في انشطة ومنتجات المؤسسة الرئيسية والثانوية وغيرها من العناصر التي قد تؤثر على تلك الأطراف المعنية.

3- مبدأ القابلية للمسائلة: أن تكشف المؤسسة وبشكل منتظم للجهات المتحكمة والسلطات القانونية والأطراف المعنية بطريقة واضحة وحيادية وامينة وإلى حد ملائم السياسات والقرارات والإجراءات – ومن ضمنها الإجراءات التصحيحية- التي تتحمل مسؤوليتها بشكل مباشر وأيضاً الآثار المتوقعة لما سبق على الرفاهية المجتمعية وعلى التنمية المستدامة.

4- مبدأ الشفافية : تفصح المؤسسة على نحو واضح ودقيق وتام عن سياستها وقرارتها وأنشطتها بما في ذلك التأثيرات المعروفة والمحتملة على البيئة والمجتمع، وأن تكون هذه المعلومات متاحة للأشخاص المتأثرين أو المحتمل تأثرهم بشكل جوهري من قبل المؤسسة.

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(7) – العدد (4)، شتاء 2022
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

5- مبدأ احترام الحقوق الأساسية للإنسان: أن تنفذ المؤسسة السياسات والممارسات التي من شأنها احترام الحقوق الموجودة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والتأكد من أنها ليست متواطئة في أي انتهاك لحقوق الإنسان.

6- محاربة الفساد:

-على منظمات الأعمال أن تعمل ضد كل أشكال الفساد بما فيها الرشوة والابتزاز. (السحيباتي، 2009: 7).

7- المسؤولية تجاه المجتمع:

دفع الضرائب وعدم التهرب، التبرع للمؤسسات والجمعيات الخيرية وتقديم الإعانات للفقراء ومساعدتهم، إقامة معاهد تعليم وتدريب وتقديم منح دراسة، تقديم إعانات في المجالات الصحية والثقافية وفي حالات الكوارث.

بالتأكيد قطاع الأعمال ليس مؤسسات خيرية، بل مؤسسات تسعى لتحقيق أكبر عائد. وهذا العائد يجب أن لا يكون على حساب المجتمع، وكون الشركات كيانات اجتماعية يجب أن تساهم في تنمية المجتمع وليس مجرد مؤسسات لجمع الأرباح. وليس من مهام قطاع الخاص أن يضع سياسة اجتماعة شاملة، فهذه من مهمات المؤسسات الحكومية ، ولكن قطاع الأعمال الخاص كما أن له حقوق عليه التزامات تجاه المجتمع ولديه مسؤوليات اجتماعية يجب أن يتطلع بها في إطار اقتصاد السوق الاجتماعي.

من أسباب تزايد الاهتمام في السنوات الأخيرة بالمسؤولية الاجتماعية هو تزايد الفقر والبطالة وتزايد الشراكات والتشاركيات بين الحكومة والقطاع العام من جهة وقطاع الأعمال الخاص والمجتمع المدني من جهة أخرى .(خضور، 2011: 9-10)

ويتمثل هذا النوع من الأنشطة في الخدمات التي تقدم النفع العام لأفراد المجتمع، والمشاركة مع الحكومة في تقديم تلك الأنشطة بغرض القضاء على مشكلات الاجتماعية وهذا سوف يخلق مناخاً للإستثمار ويوفر الاستقرار الاجتماعي لفئات الشعب ومن أهم هذه الأنشطة الخاصة بالتفاعل مع المجتمع:

- التبرعات للمؤسسات والجمعيات الخيرية والمنظمات غير الحكومية لتمويل وتوفير احتياجات الأعضاء والأهالي المحتاجين .
- حاجة الاكل والشرب كتزويد المحتاجين من أفراد المجتمع بالطعام والمواد الغذائية الاخرى في المناسبات بشكل عام.
- مجالات التعليم كإقامة معاهد تعليمية وفنية لرفع كفاءة الخريجين الجدد وإعدادهم للدخول في سوق العمل، وكذلك التبرعات للطلبة المحتاجين وتشجيعهم على مواصلة دراساتهم العليا في الداخل والخارج، هذا فضلاً عن المساهمة في إقامة مختبرات علمية في بعض الجامعات .
- مجالات صحية والمساهمة في إقامة مستوصفات طبية، وغرف عمليات كاملة في بعض المستشفيات ، وغسل الكلى، وفيروسات الكبد، والعلاج بالخارج، وتعويض الأفراد عن أي أضرار تلحق بهم نتيجة العمل بالشركة .
- مجالات ثقافية تتمثل في إقامة المكتبات في المناطق الفقيرة ونشر الكتب وتمويل المعارض، وإصدار مجلات علمية وثقافية توزع في الندوات والمؤتمرات. (عيسى، 2009 :18-19)

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(7) – العدد (4)، شتاء 2022
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

وفي هذا الإطار وضعت الأمم المتحدة مبادرة جماعية صادرة عن الشركات الكبرى لتطوير مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات، وتهدف هذه الاتفاقية إلى حشد طاقات رجال الأعمال وطرح الحلول لمواجهة تحديات العولمة.(لخضر وشينيني، 2011: 232)

سابعاً - أبعاد المسؤولية الاجتماعية :

أ- البعد الاجتماعي

وهو مجموعة من الأنشطة والبرامج والفعاليات والسياسات الاجتماعية الموجهة نحو الاستجابة الى متطلبات ورغبات اصحاب المصالح ذات العلاقة بعمل المنظمة، سواء كانت هذه العلاقة مباشرة ام غير مباشرة ، من اجل تكوين اداءً اجتماعياً يساند النشاطات الاقتصادية للمنظمة الموجهة بالأداء الاقتصادي.(سعيد وباوي، 2010: 213)

وعلى المؤسسة أن تساهم في تحقيق رفاهية المجتمع الذي تعمل فيه وتحسين شؤون العاملين فيها بما ينعكس إيجابياً على زيادة إنتاجهم وتنمية قدراتهم الفنية وتوفير الأمن المهني والوظيفي والرعاية الصحية والمجتمعية لهم، ويعد النمط الإداري المنفتح الذي تعمل به المؤسسة حاسماً حيث أن لاعتبار سلوكها الاجتماعي تأثير يتجاوز حدود المؤسسة نفسها(لخضر وشينيني، 2011: 233). أي ان تكون المنظمة صالحة وتعمل على إسهام في تنمية وتطوير المجتمع وتحسين نوعية الحياة .

ويتناول أيضاً هذا العنصر العلاقة بين الطبيعة والبشر وتحقيق الرفاهية وتحسين سبل الرفاهية من خلال الحصول على الخدمات الصحية والتعليمية ووضع المعايير الأمنية واحترام حقوق الإنسان، وعناصره كالتالي: (نوال، 2010: 24)

1- الاستخدام الأمثل للموارد البشرية
2- الاهتمام بدور المرأة
3- الصحة والتعليم
4- حرية الاختيار والديمقراطية

ومن أهم متغيرات هذا البعد مايأتي :

1- الأعمال الخيرية: ويقصد بها الأنشطة والخدمات الإنسانية التي تكسب المنظمة تعاطف المجتمع، وبالإمكان القيام بها من خلال الهبات والمساعدات، والمشاريع الخيرية، والمشاركة في الأعمال الخيرية، ورعاية اسر العاملين.

2- مساندة منظمات المجتمع المدني: ويقصد بها تقديم حزمة من أنواع المساندة المالية والمادية والمعنوية التي تقدمها لمنظمات المجتمع المدني، والتي يمكن أن تكون على إشكال متعددة من المساندة مثل، الرعاية، وقنوات الاتصال، والمشاركة، والمشاريع.

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(7) – العدد (4)، شتاء 2022
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

3- خدمة المجتمع: ويقصد بها الخدمات الاجتماعية والمعنوية الضرورية التي يحتاجها المجتمع، والتي يمكن تقديمها من خلال الظروف والمناسبات المعنية، وقد تكون على شكل، احترام المجتمع ، والرعاية الاجتماعية والصحية والوسائل الترفيهية والخدمات الثقافية والتعليمية.

4- الشفافية: ويقصد به الالتزام بالقوانين والإجراءات التي تمكن المجتمع وأصحاب المصالح من الوصول بسهولة إلى معلوماتها، والتي يمكن التعامل بها من خلال، الإفصاح العام ، مكافحة الاستغلال الوظيفي، ومكافحة الرشوة وسهوله الوصول للمعلومات.

5- متطلبات البيئة: ويقصد بها الأنشطة والوسائل والبرامج التي تقوم بها المنظمة للحفاظ على بيئة نظيفة ومستدامة، والتي يمكن القيام بها من خلال إجراءات عديدة مثل، حماية الموارد الطبيعية، التخلص من النفايات والعوادم بطريقة علمية، ومكافحة مسببات التلوث، وموازنة المسؤولية الاجتماعية.(سعيد والباوي،2010: 213)

بـ - البعد الاقتصادي:

البعد الاقتصادي للمسؤولية الاجتماعية لا يشير إلى الربح كجانب من جوانب الأعمال التجارية، إنه يشير إلى الالتزام ممارسات أخلاقية داخل المؤسسات مثل الحوكمة المؤسسية، ومنع الرشوة والفساد، وحماية حقوق المستهلك، والاستثمار الأخلاقي. وضمن هذا السياق فعلى المؤسسات أن تقوم بتبني وتطبيق مبادئ المساءلة والشفافية والسلوك الأخلاقي، واحترام مصالح الاطراف المعنية، واحترام سيادة القانون في اتخاذ القرارات وتنفيذها وتطوير دليل للحوكمة المؤسسية خاص بها.

ويستند هذا البعد الذي يقضي بزيادة رفاهية المجتمع إلى أقصى حد والقضاء على الفقر من خلال استغلال الموارد الطبيعية على النحو الأمثل، ويندرج تحت هذا البعد (نوال،2010 :24) :

- إيقاف تبديد الموارد الطبيعية.
- تقليص تبعية البلدان النامية.
- مسؤولية البلدان المتقدمة عن التلوث ومعالجته.
- المساواة في توزيع الموارد
- الحد من التفاوت في مستوى الدخل.

ومن أهم متغيرات البعد الاقتصادي هي:

1- القدرات الداخلية: ويقصد بها الأنشطة والبرامج والسياسات التي تعزز من القدرات الداخلية للمنظمات ذات الإطار الاجتماعي، ومن الامثلة على ذلك تعزيز هيكل العلاقات الخارجية ، وضع منظومة التشريعات والقوانين، نشر الثقافة التنظيمية ، تأسيس وحدة للمسؤولية الاجتماعية.

2- الموارد البشرية: ويقصد بها صياغة إستراتيجية الموارد البشرية على ضوء مفاهيم المسؤولية الاجتماعية، وانعكاس هذه الصياغة في إجراءات التعيين، والتطوير، والاحتفاظ، والقواعد القانونية.

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(7) – العدد (4)، شتاء 2022
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

3- بيئة العمل: ويقصد بها توفير الظروف الداخلية الملائمة لأداء العاملين وتحفيزهم نحو الأداء الأفضل من خلال توفير الظروف الآمنة في موقع العمل، وتوفير الخدمات الاجتماعية الملائمة ، ومتطلبات السلامة، والروح المعنوية.

4- الزبون: ويقصد به تحديد النشاطات والبرامج الملائمة التي تستجيب لمتطلبات الزبون وحاجاته، والتي قد تكون على شكل صيانة المتطلبات التشريعية والقانونية وسرية معلومات الزبون، وأسعار مخفضة للفقراء والمحتاجين، والمنتجات غير المطابقة.(سعيد والباوي،2010: 213)
ويتعلق بالحفاظ على الموارد المادية والبيولوجية مثل الاستخدام الأمثل للأراضي الزراعية والموارد المائية، التنوع البيولوجي، المناخ في العالم وذلك من خلال الأسس التي تقوم عليها التنمية المستدامة من حيث الاعتبارات البيئية (نوال، 2010 :24). ويتعلق ايضاً بآثار أعمال وأنشطة الشركة على البيئة الطبيعية.(الأسرج، 2011: 42)

جـ - البعد القانوني:
1- الالتزام بالقوانين المحلية والوطنية أثناء ممارسة النشاط الاقتصادي
2- مراعاة القوانين العالمية والدولية.
3- الشفافية في نشر الأنظمة العالمية والدولية للإطلاع عليها من قبل جميع الموظفين والجهات القانونية الأخرى .(السحيباني، 2009: 7)
وايضاً تعتبر المسؤولية القانونية التزام المنظمة بإطاعة القوانين، واكتساب ثقة الآخرين من خلال التزامها بتنفيذ الأعمال الشرعية وعدم القيام بالأعمال المخلة بالقانون.

ثامناً - مداخل المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص:

أ- المشاركة
تعد المشاركة مفهوماً ديمقراطياً يقوم على ضرورة مشاركة أفراد المجتمع المحلي في تحقيق التنمية الاجتماعية وهي أعلى درجات مداخل المسؤولية الاجتماعية وتكون المشاركة مشاركة الرأي والمقترحات والجهد والعمل أومشاركة مادية عن طريق المشروعات والتبرعات أو مشاركة في عملية التخطيط والتنفيذ والتنسيق والمتابعة أو التقويم بهدف الوصول إلى مستوى تنمية أفضل.

ب- التعاون:
احد المظاهر الاجتماعية التي تهدف إلى التعاون في عمل أو مسؤولية مع جهة أخرى ما لتحقيق هدف مشترك قد يكون مباشراً أو غير مباشر، والتعاون إما يكون اختياري كتعاون الأفراد في مساعدة المحتاجين أو التعاون التقاعدي فيتمثل في التنظيمات الاجتماعية والاقتصادية التي تتم على أسس تقاعدية مثل تقاعدية مثل الجمعيات التعاونية والخيرية التي تحكمها دوافع التعاطف أو وجود أهداف مشتركة بين أفرادها.

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(7) – العدد (4)، شتاء 2022
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

جـ- الأهتمام :

الاهتمام هو أساس العلاقات الاجتماعية والدوافع للتغير للأفضل والعمل ايجابياً وهو أساس المسؤولية الاجتماعية الأخرى كالمشاركة والتعاون.(لخضر وشنيني،2011: 236)

تاسعاً- آليات العمل للمسؤولية الاجتماعية

لم تعد الطريقة التقليدية في تقديم المعونات والأعمال الخيرية من قبل قطاع العام (التاجر أو الحجي في السوق) تتناسب مع عصر تسود فيه الشركات والمؤسسات الكبيرة والمساهمة والقابضة، وبالتالي لابد من مؤسسات تقوم بالدور الاجتماعي لقطاع الأعمال ، أي أن هناك حاجة لكيانات مؤسساتية تتناسب مع العصر الذي نعيش.

ليس المطلوب من قطاع الاعمال الإحسان على الفقراء فقط، بل المطلوب منه الالتزام بواجباته المنصوص عليها في القوانين تجاه المجتمع أولاً ومن ثم القيام بنشاطاته الطوعية تجاه المجتمع. والطريقة المثلى إلى ذلك هي خلق كيانات قانونية خاصة بالمسؤولية الاجتماعية وتخصيص ميزانيات محددة. بمعنى آخر إضفاء الطابع المؤسسي على نشاطات المسؤولية الاجتماعية لقطاع الاعمال. ولعل إنشاء صناديق المسؤولية الاجتماعية(مؤسسات التنمية والخدمة المجتمعية) يعد واحداً من أهم آليات ممارسة المسؤولية الاجتماعية. فإنشاء مؤسسات وصناديق دائمة يجعل الأعمال أكثر قدرة على القيام بمهامه الاجتماعية. (خضور،2011 :11)

لقد ظلت المشاركات الاجتماعية لسنوات تعتمد على المبادرات الفردية والعمل غير المؤسسي ، إلا أنه ومع زيادة دور القطاع الخاص في عملية التنمية الاقتصادية .. وضغط الحاجة إلى تحقيق تكامل وتعاون بينه وبين الدولة لتنمية المجتمع .. بدأت تلك المبادرات تأخذ شكلاً منظماً بأهداف واضحة واستراتيجيات معلنة تحت " المسؤولية الاجتماعية" وتتحول لتنتقل إلى خانتها الصحيحة وتدرج في الميزانية العمومية تحت بند المساهمات الاجتماعية . أو بغرض التسويق للشركات كما هو ظاهر في العديد من المؤسسات. وعليه فلابد من التأكد على أن الفرق كبير بين مرحلة السابقة التي اعتمدت على المبادرات الفردية ، وبين ثقافة الواقع التي تتطلب برامج تنموية تحقق التنمية المستدامة التي تساند جهود التنمية المتكاملة. (المفرح: 2010: 9)

ونظراً لشخصنة الأعمال الاجتماعية لدى معظم الشركات وعدم استمراريتها، والتي تأخذ أحياناً نوعاً من المنحه للشركات أو الأفراد الذين يقدمون مساعدات اجتماعية، فإن تأسيس مؤسسات وصناديق تقوم بالدورالاجتماعي بتمويل من الشركات ونيابة عنها ، ينتقل الموضوع من مجرد تقديم صدقة أو عون أو تبرع إلى توفير بنية مؤسسية مستدامة لمواجهة التحديات الاجتماعية (الفقر وغيره..) ، أي الانتقال من الجهود الفردية المباشرة لأفراد ومؤسسات مرحلة أكثر تنظيماً وأكثر فاعلية تستند إلى العمل المؤسسي لمساعدة شرائح اجتماعية تعاني من مشاكل مالية، صحية، أو مساندة اشخاص مبدعون ومساعدة المجتمعات المحلية عبر كيانات متخصصة تعمل في إطار كيانات مؤسسية مستمرة واكثر فاعلية وأكثر تنظيماً واكثر جماعية. (خضور، 2011 : 11-12)

عاشراً- أهم النتائج

من خلال الدراسة النظرية والوصفية التي تم عرضها في الدراسة، أمكن التوصل إلى النتائج التالية :

1- عدم وجود مفهوم متكامل للمسؤولية الاجتماعية لدى مؤسسات القطاع الخاص في إقليم كوردستان العراق

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(7) – العدد (4)، شتاء 2022
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

2- لا يقتصر مفهوم المسؤولية الاجتماعية لمؤسسات القطاع الخاص على الزكاة أو التبرعات والإعانات ودعم الحملات اثناء الحروب والظواهر الطبيعية بل يرتبط بأمور كثيرة منها مراعاة حقوق الإنسان ونوعية الخدمات المتعددة مثل في مجالات التعليم والصحة وغيرها من الأمور الضرورية التي يحتاج قسم من أفراد المجتمع .
3- تبني المسؤولية الاجتماعية لدى مؤسسات القطاع الخاص حيث يحقق فوائد عديدة تتمثل تحسين نوعية الخدمات المقدمة للمجتمع، وتساهم في الاستقرار الاجتماعي نتيجة لتوفير نوع من العدالة الاجتماعية، وسيادة مبدأ تكافؤ الفرص ، وفي تحسين ظروف الحياة في المجتمع بشكل عام ..... الخ
4- ضعف اهتمام القطاع الخاص بالجانب الاجتماعي، على عكس ذلك اهتمامه بالجانب الاقتصادي لكونه مصدر الربح الذي يمكن تحقيقه .
5- هناك شعور والعمل بالمسؤولية الاجتماعية لبعض مؤسسات القطاع الخاص ولكن ليس في مستوى الطموح او مستوى المطلوب .
6- قلة دراسات الاكاديمية والعلمية عن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات القطاع الخاص ودورها في التنمية الاجتماعية.
7- اهتمام القطاع الخاص بالجانب الصحي اكثر من الجوانب الأخرى كالتعليم مثلاً .

إحدى عشر - التوصيات

1- زيادة الوعي لدى المؤسسات القطاع الخاص ورجال الاعمال بأهمية المسؤولية الاجتماعية ودورها في تحقيق التنمية الاجتماعية .
2- العمل على تطوير مفهوم المسؤولية الاجتماعية لدى مؤسسات القطاع الخاص من مجرد المشاركة في الأعمال الخيرية واعطاء الزكاة والتبرعات إلى المساهمة الفعلية في التنمية المستدامة .
3- ضرورة وجود اقسام متخصصة للمسؤولية الاجتماعية داخل مؤسسات القطاع الخاص ، تتولى تخطيط وتنفيذ برامج والتنسيق مع الجهات ذات العلاقة ، وتبادل الخبرات والتجارب العملية فيما بينها لتطبيق أفضل الأساليب في المجال المسؤولية الاجتماعية .
4- بذل الجهود من قبل الحكومة جهود مترابطة بين القطاع العام والقطاع العام لتعزيز ربط مفهوم العمل الخيري بالتنمية المستدامة وإضفاء الطابع المؤسسي على نشاطات المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص .

المصادر

اولاً- العربية

1- بدوي، أحمد زكي(2011)، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان، بيروت.
2- حسن، عبد الباسط محمد (1977)، التنمية الاجتماعية ، ط2 ، مكتبة وهبة القاهر .
3- محمد ،عادل مبروك (2016)، دور مؤسسات الأعمال في تنمية المجتمع بالاستعانة بتجربة الدول الآسيوية ، الكتب العربية لنشر وتوزيع.
4- السحاتي، خالد خميس (2017)، الدور المدني للجامعات: قراءة أولية في الادبيات، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين .

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(7) – العدد (4)، شتاء 2022
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

5- السروجي، طلعت مصطفى (2001)، التنمية الاجتماعية – المثال والواقع، مركز نشر وتوزيع الكتاب الجامعي ،جامعة حلوان .
6- فلاق، محمد(2016)، المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الاعمال ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.
7- الصيرفي، محمد(2007)، المسؤولية الاجتماعية للإدارة، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر.
8- احمد،عمرو حسن(2000)، ستراتجيات رجال الاعمال للسيطرة على الضغوط النفسية، مكتبة جزيرة الورد، ط1.
9-عامر، عادل(2019)، بحث مقدم لمؤتمر المسؤولية المجتمعية وبناء الانسان رؤية مستقبلية، شرم الشيخ 16 – 20 فبراير.
10- السعيد، فكرون(2005)، استراتيجية التصنيع والتنمية بالمجتمعات النامية، رسالة دكتورا، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة منتوري.
11- السحيباتي،صالح (2009), المسؤولية الاجتماعية ودورها في مشاركة القطاع الخاص في التنمية: حالة تطبيقية على المملكة العربية السعودية, بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي حول القطاع الخاص في التنمية:تقييم واستشراف, بيروت, الجمهورية اللبنانية, بتاريخ 23-25 مارس.
12- باش وبنوناس، فاتن وصباح(2014)، التنوع، الاخلاقيات والإنصاف- نظرة حول ممارسات تسيير الموارد البشرية في المؤسسات الجزائرية، جامعة محمد خيضر كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الملتقى الوطني الثالث حول تسيير الموارد البشرية، مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وغدارة الأعمال،م4،ع2(2015).
13- سعيد وباوي، سناء عبدالرحيم وعبدالرضا ناصر(2010)، الدور الاستراتيجي للمسؤولية الاجتماعية الشاملة في تحقيق الميزة التنافسية المستدامة، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 83، 2010.
14- الأسرج، حسين(2010)،المسؤولية الاجتماعية للشركات، مجلة جسر التنمية، العدد تسعون، المعهد العربي للتخطيط: الكويت.
15- آلمفرح محمد بن يحيى، القطاع الخاص والمسؤولية المجتمعية أكثر من 100نموذج من المجتمع الخليجي، المؤتمر الخيري الخليجي الرابع، من 2-4 مارس 2010.
16- عبدالقادر، سلوى السيد، ثقافة المسؤولية الاجتماعية لرجال الأعمال والتنمية المستدامة، مجلة كلية الآداب للإنسانيات والعلوم الاجتماعية–جامعة الاسكندرية، مج12،عدد2 يوليو 2020.
18- الدبلجي، سلطان بن خالد(2011)، برامج المسؤولية الاجتماعية في القطاع الخاص بالمملكة العربية السعودية- دراسة تطبيقية على بعض المؤسسات بمدينة الرياض، رسالة ماجستير- كلية العلوم الاجتماعية –جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.
19- رحماني، زينب، دور القطاع الخاص في التنمية المحلية – دراسة حالة الجزائر، جامعة بن مهيدي- أم البواقي- كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، رسالة ماجستير، 2014-2015.
20- خضور، رسلان، المسؤولية الاجتماعية لقطاع الأعمال، ندوة الثلاثاء الاقتصادية الرابعة والعشرون ،جمعية العلوم الاقتصادية السورية، دمشق 2011/1/25- 2011/6/28.
21- عيسى، فؤاد محمد(2009)، المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في مصر، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية ، المؤتمر العلمي السنوي الثالث عشر ، القاهرة .
22- عبدالرحمن، العايب(2010-2011)، التحكم في الاداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ضل تحديات التنمية المستدامة، رسالة دكتورا ، جامعة فرحات عباس، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير.
23- نوال، ضيافي (2010)، المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة والموارد البشرية، جامعة بلقايد تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، رسالة ماجستير ، الجزائر .
24- لخضر وشنيني،عبدالرزاق مولاي وحسين، أثر تبني المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي للشركات، كجمع مداخلات الملتقى الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، ط2، المنعقد بجامعة ورقلة 22و23نوفمبر 2011.

ثانياً- الانكليزية

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(7) – العدد (4)، شتاء 2022
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

25- Betiton, William. In Encyclopedia Britannica, volume 8, p. 221. The University of Chicago, U.S.A.
26-G.Bannock, el. al., Dictionary of economics (England, penguin books, ltd, 1977),.
27-World bank(2005), opportunities and option for governments to promote corporate social responsibility in Europe and central Asia: evidence from Bulgaria Croatia and Romania working paper.
28- Butler ,Eamonn (2018), An Introduction To Capitalism, Institute of Economic Affairs.
29- DAVIS,Keith (1973), The case for and against business ass í emption of responsibilities, The academy of management Journal, vol/ 16, n° 2, Jun .
30-Browne, E. & Millington, K. A. (2015). Social development and human development: Topic guide. Birmingham / Oxford: GSDRC, University of Birmingham / HEART.
31-Nicholas Abercrombie, Stephen Hill and Bryan S. Turner(1994), Dictionary Of Sociology, Third Edition, Penguin Books Ltd, Registered Offices: Harmondsworth , Middlesex, England.

The Social Responsibility of The Private Sector in Social Development in The Kurdistan Region - Iraq
Theoretical Analytical Study

Aram IbrahIm Hussen
Department of Sociology, College of Arts, Salahaddin University, Erbil, Kurdistan Region, Iraq
Aram.hseen1@su.edu.krd

Adnan fareeq shaheen
Department of Sociology, College of Arts, Salahaddin University, Erbil, Kurdistan Region, Iraq
adnan.shaheen@uod.ac

Keywords: *Social Responsibility, The Private Sector, Social Development, Economic Development, Besnisman, Human Rights.*

Abstract
The study aimed to identify the role and concept of social responsibility of private sector institutions in social development and to identify the most important principles and dimensions on which they are based in society and the extent to which the

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(7) – العدد (4)، شتاء 2022
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

Kurdistan private sector institutions adopt them and knowing their role in achieving social development.

The study found a group of results the most important is the absence of legislative, legal and institutional frameworks that would enhance the concept of social responsibility for private sector institutions, which led to the lack of an integrated concept of social responsibility for private sector institutions, and also that the contribution of the private sector in providing donations, zakat and subsidies to society is not sufficient to judge it to bear responsibility. Social activities are strictly limited, i.e. the limited activities practiced by private sector institutions in the field of community service and their focus on specific areas.

بەرپرسیاریەتی کۆمەڵایەتی کەرتی تایبەت لە گەشەپێدانی کۆمەڵایەتیدا- لە هەرێمی کوردستانی عێراق

تۆێژینەوەیەکی شیکاری تیۆرییە

پوختە

ئامانجی لێکولینەوەیە بریتی یە لە زانینی ڕۆڵ وجەمکی بەربرسیاسەتی کومەڵایەتی دام ودەزگاکانی کەرتی تایبەت لە گەشەپێدانی کومەڵایەتی و هەروەها زانینی گرنگترین بنەما وڕەهەندەکان کە لە کومەلگادا جەختیان لە سەر دەکرێتەوە ، وە مەودایی ل خو گرتنیان لە لایەن دام ودەزگاکانی کەرتی تایبەتی کوردستان وزانینی ڕۆڵی ئەوان لە بەدیهێنانی گەشەپیدانی کومەڵایەتی.تویژەر لەم توژینەوەیە دا میتودی

لە کوتایی لێکولینەوەکەدا تویژەر گەیشتووە بە کومەلیك ئەنجام لە گرنگترینیاندا نەبوونی جوارچێوەیەکی یاسایی وفەرمی کە ئەمەش بوتە هوی بەهیز کردنی جەمکی بەرپرسیاریەتی کومەلایەتی لە دام ودەزگاکانی کەرتی تایبەتدا، بووەتە هوی نەبوونی تێگەیشتنکی تەواوی بەرپرسیاریەتی کومەلایەتی لە لای دام ودەزگاکانی کەرتی تایبەت، هەروەها بەشداریکردنی کەرتی تایبەت لە بیشکەش کردنی کومك وزەکات بەخشینەکان بەس نیە بو حوکدانی لە سەر هەلکرتنی

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(7) – العدد (4)، شتاء 2022
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

بەرپرسیاریەتی کومەلایەتی بە شێوەیەکی ورد، واتە سنوردارکردنی ئەو جالاکییانەی کە کەرتی تایبەت پی هەڵدەستیت لە بواری خزمەتکردنی کومەلگا و تەرکیز کردنی ل بوارەکانی دیاریکراو.

کلیلە وشەکان: بەرپرسیاریەتی کومەڵایەتی، کەرتی تایبەت، گەشەپێدانی کومەلایەتی، گەشەپێدانی ئابووری،سەرمایەدار، مافەکانی مروڤ.